

اشتباكات بين الشرطة الفلسطينية وعمال عاطلين عن العمل

أصيب ٢٣ فلسطينياً بينهم ١٤ شرطياً خلال تفريق مظاهرة نظمها عمال فلسطينيون في مدينة خان يونس احتجاجاً على تردي أوضاعهم المعيشية. وقال شهود عيان إن أكثر من ١٠٠٠ عامل فلسطيني تجمهروا أمام مبنى بلدية خان يونس مطالبين بتوفير فرص عمل. أضاف الشهود أن العشرات من أفراد الأمن والشرطة الفلسطينية وصلوا إلى المكان لمنع العمال من التظاهر وحاولوا منع العمال من التجمهر والوصول إلى مبنى البلدية. وأضرم المتظاهرون النار في إطارات السيارات، ورشقوا أفراد الشرطة بالحجارة الذين أطلقوا النار بدورهم لتفريق المتظاهرين ما أدى إلى حدوث اشتباك معهم. وتأتي هذه التظاهرة بدعوة من اتحاد اللجان العمالية الفلسطينية للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية للعمال العاطلين عن العمل، ممن فقدوا أعمالهم داخل الكيان الصهيوني على مدار سنوات الانتفاضة. ■

استقالات جماعية في صفوف حركة فتح



أعلنت قيادة حركة (فتح) وقيادة وأعضاء لجان المناطق في المخيمات الوسطى بقطاع غزة، استقالتهم الجماعية من مواقعهم التنظيمية، وذلك احتجاجاً على قيام مجموعة من المسلحين باقتحام المقر الرئيسي للحركة وتدمير محتوياته بعد إطلاق النار داخل المقر. وقال القيادي في حركة (فتح)، إبراهيم الطهراوي، إن حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح تزداد يوماً بعد آخر دون أن تتمكن الحكومة برئاسة أحمد قريع من معاقبة الخارجين عن القانون واستعادة الأمن والطمأنينة لعموم المواطنين، مما يتطلب موقفاً لما يجري من فلتان، مطالباً حكومة قريع بالاستقالة أو اتخاذ إجراءات فعالة على الأرض لاستعادة ثقة المواطن بالأمن والقانون. وأشار الطهراوي إلى أن المهاجمين معروفون وأن مطالبهم بالتفريغ أو بحقوقهم لا تبرر على الإطلاق اعتداءاتهم على المؤسسات الوطنية والحركة. ■

تقارير الجيش الصهيوني كاذبة

دعا عوزي برلينسكي المراقب العام في ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى «فرض عقوبات شخصية على جهات رفيعة المستوى في الجيش الإسرائيلي شاركت في التقارير الكاذبة عن وضع تحصين الجنود ووسائل النقل في الجيش الإسرائيلي». ونشر تقرير مراقب الدولة القاضي المتقاعد أليغيزر غولديبرغ الذي يتكسر بكله تقريباً على جهاز الأمن، جرى انتقاد خطير للغاية لسلوك الجهاز. وقال برلينسكي المسؤول عن إصلاح الخلل الذي تشير إليه تقارير مراقب الدولة إنه في الأيام القليلة القادمة سيعقد بحثاً يتقرر فيه أي عقوبات ستفرض على المسؤولين عن الفجوة الناشئة بين تقارير الجيش الإسرائيلي والوضع على الأرض. وحسب المراقب، فإن معظم نقاط الخلل التي وجدت في الجيش الإسرائيلي في ١٥ سنة الأخيرة لم تصلح، والمراقب يقرر بأن هناك حاجة إلى تعيين مراقب داخلي في الجيش الإسرائيلي. ■

الاحتلال يبرئ قتل ١٣ فلسطينياً

برأ الاحتلال الصهيوني نفسه من جريمة قتل ١٣ مواطناً فلسطينياً من أهالي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وقتلت شرطة الاحتلال الفلسطينيين الثلاثة عشر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، حين كانوا يشاركون في مسيرة دعماً للانتفاضة واستنكاراً



لتدنيس أرييل شارون حرمة المسجد الأقصى.

وأصدرت لجنة «وحدة التحقيق في الشرطة الإسرائيلية» التابعة لوزارة العدل المعروفة باسم «ماحاش» تقريرها الذي توصل إلى خلاصة مفادها «عدم وجود أدلة كافية لتوجيه اتهامات»، مشيراً إلى أنه من «المستحيل تحديد هوية بعض عناصر الشرطة الذين أطلقوا النار».

ومنذ خمس سنوات إلى اليوم لا تزال سلطات الاحتلال تماطل في تحديد هوية عناصر الشرطة الذين أطلقوا النار على المدنيين الفلسطينيين، ويرر الاحتلال عملية إطلاق النار بأنها «كانت على أرجل المتظاهرين».

لجنة التحقيق التي شكلتها شرطة الاحتلال والمحكمة التي تمت لبعض عناصر الشرطة الذين ارتكبوا جريمة القتل فشلت أو بالأحرى تجاهلت تحديد اسم الضابط الذي أعطى الأوامر بالقتل.

سلوك الشرطة هذا لطمس معالم جريمة بحق الفلسطينيين يثبت سياسة القتل العمد التي ينتهجها الاحتلال وبيح لكافة الأجهزة العسكرية والأمنية قتل الفلسطينيين دون سبب.

كما يثبت سياسة الاحتلال ضد الوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، حيث يمارس الاحتلال بحقهم سياسة الخنق والحصار، ويمنعهم من الكثير من الحقوق، ويضيق عليهم في حقوق البلديات من الخدمات وفي رخص البناء والتملك والتسجيل في الجامعات، كما ويهدم المساجد ويحارب الأوقاف ويراقب كافة الأنشطة السياسية والإعلامية ويكبل المؤسسات والجمعيات.

وتتعمد سلطات الاحتلال تبرئة كل جنودها الذين قتلوا فلسطينيين كجريمة قتل الأطفال إيمان حجوج وإيمان الهمص وفارس عودة. كما وترفض معاقبة مرتكبي المجازر كمجزرة الحرم الإبراهيمي وصبرا وشاتيلا وقانا ودير ياسين.

ولا شك أن القرار الإسرائيلي الأخير هو بهدف الضغط على الفلسطينيين وحثهم على الرحيل، وهو ما يرفضه الفلسطينيون باستمرار. ■